

ORIGINAL ARTICLE

A Critical Study of the "Mitlaq" Narrations in Light of *Nahj al-Balagha*

Asghar Tahmasbi al-Buldaji^{*1}, Taher Bavi²

1. Assistant Professor, Department of Quranic and Hadith Sciences, Shahrekord University, Shahrekord, Iran .
2. PhD Candidate, Department of Arabic Language and Literature, Shahid Chamran University of Ahvaz, Ahvaz, Iran.

Correspondence:

Asghar Tahmasbi al-Buldaji

Email:

tahmasebiasghar@yahoo.com

Received: 31 Aug 2024

Accepted: 02 May 2026

How to cite

Tahmasbi al-Buldaji, A. & Bavi, T. (2025) A Critical Study of the "Mitlaq" Narrations in Light of *Nahj al-Balagha*. *Current Studies in Nahj-ul-Balaghah*, 8(1), 1-14. (DOI: [10.30473/anb.2026.72238.1415](https://doi.org/10.30473/anb.2026.72238.1415))

ABSTRACT

The association of the epithet "Mitlaq" (frequent divorcer) with Imam Hasan al-Mujtaba (AS) due to repeated marriages and divorces is among the most contentious issues in his biography. This study aims to assess the credibility of the Mitlaq narrations from the perspective of Alawi discourse in *Nahj al-Balagha*, employing a descriptive-analytical method. It presents and compares these narrations with the conduct and sayings of Imam Ali (AS) as recorded in *Nahj al-Balagha*. The central hypothesis posits that the most significant criterion for evaluating the authenticity of narrations alleging that Imam Ali (AS) forbade marrying daughters to Imam Hasan (AS) should be Imam Ali's own practical and verbal tradition—largely documented in *Nahj al-Balagha*. Content analysis reveals that these narrations not only lack any direct endorsement or reference in *Nahj al-Balagha* but also stand in clear contradiction with numerous indications derived from Imam Ali's conduct and speech. The study concludes that the evidence from *Nahj al-Balagha* fundamentally contradicts the Mitlaq narrations, undermining their credibility and revealing their incompatibility with the holistic image and pedagogical teachings of *Nahj al-Balagha* regarding the station of Imamate and the greatness of Imam Hasan (AS).

KEYWORDS

Imam Ali (AS), Imam Hasan (AS), Mitlaq Narrations, *Nahj al-Balagha*, Hadith Criticism.



دراسات حديثة في نهج البلاغة

السنة الثامن، العدد الأول (المتوالي ١٥) خريف و شتاء، ١٤٠٣ش/١٤٤٦ق. (١٤-١)

DOI: 10.30473/anb.2026.72238.1415

«مقاله پژوهشی»

نقد ودراسة روايات "المِطْلَاق" في ضوء نهج البلاغة

أصغر طهماسبي بلداجي^١، طاهر باوي^٢

المخلص

يُعدُّ ارتباط لقب "المِطْلَاق" بالإمام الحسن المجتبي (عليه السلام) بسبب تكرار الزواج والطلاق من أبرز الإشكاليات المثارة حول سيرته. يستهدف هذا البحث تقييم مصداقية روايات المِطْلَاق من منظور الخطاب العلوي في نهج البلاغة، معتمداً المنهج الوصفي-التحليلي، وذلك من خلال عرض هذه الروايات ومقارنتها بسيرة الإمام علي (عليه السلام) وأقواله المدونة في نهج البلاغة. تقوم الفرضية المحورية على أنَّ المعيار الأهم للحكم على صحة نسبة روايات تزعم النهي عن تزويج البنات من الإمام الحسن (عليه السلام) ينبغي أن يكون سيرة الإمام علي (عليه السلام) العملية والقولية؛ حيث دُوِّنَ قسم كبير منها في نهج البلاغة. ويظهر من تحليل مضمون نهج البلاغة أن روايات المِطْلَاق لا تخلو من أي تأكيد أو إشارة مباشرة فحسب، بل هي في تضاد واضح مع العديد من الشواهد والقرائن المستقاة من سيرة الإمام علي (عليه السلام) وكلامه. ويخلص البحث إلى أن القرائن المستقاة من نهج البلاغة لا تؤيد روايات المِطْلَاق فحسب، بل إنها تتعارض معها تعارضاً جوهرياً. وتكشف هذه التعارضات أن نسبة النهي عن الزواج إلى الإمام علي (عليه السلام) وإطلاق لقب "مِطْلَاق" على الإمام الحسن (عليه السلام) تنافي بشكل واضح الصورة الكلية والتعاليم التربوية الواردة في نهج البلاغة حول منزلة الإمامة وعظمة الإمام الحسن (عليه السلام)، مما يوهن مصداقية هذه الروايات إيماناً شديداً.

الكلمات الدلالية:

الإمام علي (عليه السلام)، الإمام الحسن (عليه السلام)، روايات المِطْلَاق، نهج البلاغة، نقد الرواية.

١. أستاذ مساعد في قسم علوم القرآن والحديث، جامعة شهرکرد، إيران.
٢. طالب دكتوراه في قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة شهيد تشرمان أهواز، أهواز، إيران.

المؤلف المسؤول:

أصغر طهماسبي بلداجي

بريد الكتروني:

tahmasebiasghar@yahoo.com

تاريخ القبول: ١٤٤٦/٠٢/٢٦

تاريخ الاستلام: ١٤٤٧/١١/١٤

إرسال الاستشهاد إلى:

طهماسبي بلداجي، أصغر و باوي، طاهر. نقد ودراسة روايات "المِطْلَاق" في ضوء نهج البلاغة. دراسات حديثة في نهج البلاغة، ١٤(١)، ١٤-١٤.

(DOI: 10.30473/anb.2026.72238.1415)

حق نشر هذه الوثيقة يعود لمؤلفيها. ١٤٤٦. ناشر هذه المقالة هو جامعة بيام نور.

تم نشر هذه المقالة بموجب الشهادة التالية ويسمح بأي استخدام غير تجاري لها بشرط الاستشهاد بالمقالة بشكل صحيح وبما يتوافق مع الشروط المذكورة في العنوان أدناه.



Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

– المقدمة

أهل البيت (عليهم السلام) هم الذين وهبوا أنفسهم وأمواهم وحياتهم لعبادة الله تعالى، وسعوا بكل ما أوتوا من وجود، حسب مقتضى ظروفهم، إلى تعزيز الدين والحفاظ عليه. إن عصمة أهل البيت (عليهم السلام) مستندة إلى كتاب الله (آل عمران/٦١؛ الأحزاب/٣٣؛ النساء/٥٩؛ الواقعة/٧٧-٨٠) وسنة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) (الترمذي، ١٣٩٥هـ: ج ٥، ص ٦٩٩؛ مسلم، د.ت: ج ٤، ص ١٨٧٣؛ الطبرسي، ١٣٩٠هـ، ص ٩؛ الحموي الجويني، ١٣٩٨هـ، ج ٢، ص ٦٨) بأدلة قطعية لا تُبقي مجالاً للشك أو الريب. ومع ذلك، فإن أعداء أهل البيت سلكوا كل السبل لتحقيق مآربهم الدنيوية وإزالة أهل البيت (عليهم السلام) تعسفاً لبلوغ غاياتهم بسهولة؛ لأن أهل البيت (عليهم السلام) كانوا دائماً في صراع مع أعداء دين الله. ومن ثم، توسلوا بكل وسيلة، وأقدموا على استشهاد الأئمة المعصومين بأساليب شتى. وإضافة إلى ذلك، لم يكتف أعداؤهم بالحلول العسكرية فحسب، نظراً لمكانة أهل البيت الرفيعة واهتمام الناس بهم، بل إنهم سعوا إلى هدم شخصية أهل البيت (عليهم السلام) وتضليل الناس تجاههم، فوضعوا الأحاديث، وحرّفوا سيرتهم، ونسبوا إليهم التهم الباطلة. (الكليني، ١٣٦٢ش، ج ١، ص ٦٣؛ ابن أبي الحديد، ١٤٠٤هـ، ج ١١، ص ٤٦-٤٤). ومن جملة الافتراءات التي نُسبت إلى الإمام الحسن (عليه السلام) وصفه بـ"المطلق"، وهي تسمية اختلقها المنصور الدوانيقي في العصر العباسي (الطبري، ١٣٨٧هـ: ج ٨، ص ٩٣) فأطلق على الإمام الحسن (عليه السلام) لقب "مطلق". وقد ورد في بعض المصادر السنية والشيعية نسبةً إلى الإمام علي (عليه السلام) يصف فيها الإمام الحسن (عليه السلام) بأنه "مطلق"، وينهى الناس عن تزويج بناتهم منه (ابن أبي شيبه، ١٤٠٩هـ، ج ٤، ص ١٨٧؛ الكليني، ١٣٦٢ش، ج ٦، ص ٥٦)، واستند بعض المستشرقين إلى هذه التقارير ذاتها، فنسبوا إلى شخصية الإمام الحسن (عليه السلام) افتراءات متعددة (دونالدسن، ١٤١٠هـ،

ص ٨٩). من هذا المنطلق، يتمثل السؤال الرئيس لهذا البحث في: ما الموقف الذي يمكن استنباطه من نهج البلاغة - بوصفه يعكس معظم أقوال الإمام علي (عليه السلام) وسيرته - تجاه روايات المطلق؟ بعبارة أخرى: هل يتّجه موقف نهج البلاغة من هذه الروايات نحو التأييد أم السكوت أم الرفض؟ واللافت أن هذا البحث لا يرمي إلى نقد شامل لهذه الروايات من حيث السند والمتن - وهو ما تناوله دراسات سابقة - بل يقتصر على الإجابة عن التساؤلات المطروحة من خلال تقييم هذه الروايات في ضوء نهج البلاغة فقط.

خلفية البحث

تتعدد الدراسات التي تناولت روايات المطلق المنسوبة إلى الإمام الحسن المجتبي (عليه السلام)، ويمكن تصنيفها في عدة فئات:

أولاً: دراسات قائمة على الملاءمة المنهجية الداخلية (التبرير الروائي)

ركزت بعض الأبحاث على الحفاظ على مصداقية الروايات، فسعت إلى التوفيق بينها وبين المبادئ العقائدية الأساسية. وفي هذا الإطار، قام محمد ناصر الأعداري وحسن محمد الدربري (٢٠١٨م، ص ١٠٧٦) بتأويل هذه الفئة من الروايات في إطار خاص، معتبرين أنها لا تتعارض مع منزلة العصمة عند الأئمة الأطهار (عليهم السلام). بيد أن هذا المنهج، رغم مساعيه للمحافظة على النصوص، يتعرض لنقد بنيوي فيما يتعلّق بمدى انسجامه المطلق مع مكانة العصمة.

ثانياً: دراسات نقد السند والتاريخ وتحليل التطور

تجاوزت هذه الفئة من البحوث التحليل المجرد للمضمون،

متجهة صوب تقييم مباشر لمصداقية المصادر وصدور الروايات:

نقد السند والتاريخ: تدارس باحثون كمرتضوي (١٣٨٦ش، ص ٨٦-٧٥) ومرادي نسب (١٤٠٠ش، ص ١٠٠-٦٧) منشأ صدور هذه الروايات، مركزين على الجوانب السنية والتاريخية.

(٤٤). ومنذ البداية، وجّه أهل البيت (عليهم السلام) أتباعهم إلى تحييص الأحاديث والتحقّق من صدورها عن المعصوم (عليه السلام)، وقدّموا في هذا الصدد آليات عملية للاطمئنان إلى صحتها (الكليبي، ١٣٦٢ش، ج ١، ص ٦٩). ومن جهة أخرى، عمد بعض المستشرقين (دونالدسن، ١٤١٠هـ، ص ٨٩) - مستندين إلى أحاديث ضعيفة وتقارير تاريخية موضوعة تتعارض مع المسلّمات الدينية القطعية - قصداً أو من غير قصد، إلى إثارة الشبهات وبثّها؛ بل إن بعض أعداء أهل البيت (عليهم السلام) أصروا على تأجيج هذه الشبهات. وعليه، يكتسب فحص مستندات شبهات المستشرقين ونقدّها أهمية قصوى؛ إذ بنقد تلك المستندات تنهار الشبهات من أساسها. ويتجاوز هذا البحث مجرد الردّ على الشبهات، إلى تقديم قراءة صحيحة لشخصية الإمام الحسن (عليه السلام) مستندة إلى القرآن الكريم والسنة القطعية.

— الدراسة السندية لروايات المطلق

تعدّدت صيغ روايات المطلق، فمنها ما ورد بلفظ: «قَالَ عَلِيٌّ: يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ، أَوْ يَا أَهْلَ الْكُوفَةِ، لَا تُزَوِّجُوا حَسَنًا، فَإِنَّهُ رَجُلٌ مِطْلَاقٌ» (ابن أبي شيبه، ١٤٠٩هـ، ج ٤، ص ١٨٧). ورواه ابن عساکر بصيغة: «قَالَ عَلِيٌّ: يَا أَهْلَ الْكُوفَةِ لَا تُزَوِّجُوا الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ فَإِنَّهُ رَجُلٌ مِطْلَاقٌ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ هَمْدَانَ: وَاللَّهِ لَتُزَوِّجَنَّهُ، فَمَا رَضِي أَمْسَكَ وَمَا كَرِهَ طَلَّقَ» (ابن عساکر، ١٩٩٥م، ج ١٣، ص ٢٤٩).

أما في المصادر الشيعية، فقد وردت الروايات بصورة محدودة، وقد نقلها محدثو الشيعة لإبراز مكانة الإمام الحسن (عليه السلام) لدى الناس. ففي كتاب المحاسن للبرقي وردت الرواية بالسند الآتي: «عَنْهُ عَنِ ابْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) قَالَ: أَتَى رَجُلٌ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيًّا (عليه السلام) فَقَالَ لَهُ: جِئْتُكَ مُسْتَشِيرًا، إِنَّ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ (عليهما السلام) وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ حَطَبُوا إِلَيَّ، فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام): الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَّنٌ، أَمَّا الْحَسَنُ فَإِنَّهُ

استنتاج قائم على فرضية الوضع (تحليل التطور): حدّد مرادي نسب (١٣٧٦ش، ص ١٧٢-١٤٥) هذه الروايات باعتبارها نصوصاً موضوعة، دخلت إلى المصادر الشيعية في العصر العباسي من خلال مصادر أهل السنة، وذلك باستخدام منهج تحليل تطوّر الأحاديث.

دراسات استعراضية والرد على الشبهات: تناولت مجموعة من الأبحاث المقدمة في مؤتمرات دولية (أحمد الصفار، د.ت، ج ٢، ص ٣٨٧؛ رحاب نذير الصفار، ميسون يونس محمود، د.ت، ج ٢، ص ٤٥٧؛ عدنان خلف سرهيد، د.ت، ج ٣، ص ١٧٩؛ موفق مجيد ليلو، د.ت، ج ٣، ص ٢٢٣) بشكل استعراضي عام الردّ على الشبهات المتعلقة بسيرة الإمام الحسن (عليه السلام).

يتميز هذا البحث، المتأثر بضرورة النقد الموضوعي الذي تتسم به الدراسات السابقة، بانتقائه منهجاً مختلفاً تماماً في تقييم الروايات موضع الدراسة، مع الالتفات إلى تلك الجهود السابقة. يقوم الركن الأول والأساسي في هذا البحث على تقييم الروايات وفقاً لسيرة الإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة. ويعني ذلك ضرورة اختبار مصداقية الروايات المذكورة بميزان السيرة الموثقة للإمام علي (عليه السلام). ولم يسبق أن تناول بحث مستقل ومتميز، بالتركيز على سيرة الإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة، تقييم هذه الفئة من الروايات؛ ومن ثمّ، فإن وجه التميز والابتكار في هذا البحث ينحصر في التركيز على المنحى البلاغي العلوي المحض في مقارنة هذه الروايات، ساعياً إلى استكشاف ما إذا كان موقف نهج البلاغة من روايات المطلق هو التأييد أم الرفض أم السكوت.

أهمية البحث

يُشكّل وضع الحديث أحد الآفات الخطيرة التي استغلها عبر التاريخ أهل الأغراض والمصالح. ففي العصرين الأموي والعباسي، وُضعت أحاديث كثيرة ودُسّت في المصادر التاريخية والروائية بدوافع سياسية (ابن أبي الحديد، ١٤٠٤هـ، ج ١١، ص ٤٦-٤٧).

الكمندانى» و«أبو سليمان داود بن كورة القمي»، وهما راويان مهملان في المصادر الرجالية، أي لم يرد فيهما توصيف صريح بوثاقة أو ضعف، وكذلك «يحيى بن أبي العلاء» الذي يُعدُّ من الرواة المجاهيل. ومثل هذا الوجود لرواة مهملين ومجهولين في سلسلة النقل يُفقد الثقة في صحة السند ووثاقته.

واستناداً إلى تحليلات تفصيلية لباحثين معاصرين، فإن الفحص الدقيق لمجموع هذه الروايات - سواء ما ورد منها في المصادر الإمامية أم في نصوص أهل السنة - يكشف عن أن جميع هذه الأسانيد تعاني من مشكلات رئيسة وجوهية من جوانب شتى، لا سيما من جهة وثاقة الرواة، واتصال السند، واعتبار جهة الصدور. ومن ثم، لا يمكن في التقييم النهائي الاعتماد على هذه الروايات لإصدار حكم قطعي أو الاستناد إليها استناداً موثقاً به من منظور علم الحديث وفقهه (مرتضوي، ١٣٨٦ش، ص ١٤٥-١٢١).

ثمة قرينة أخرى تعزز وجود خلل في أسانيد روايات «مطلاقية الإمام الحسن (عليه السلام)»، وهي خلو المصادر التاريخية والحديثية الأموية من أي ذكر أو إفادة حول هذه الروايات. وتكتسي هذه القرينة أهمية خاصة من زاوية التحليل التاريخي ومنهجية نقد الرواية. ذلك أن الأمويين، بحكم عداوتهم المعلنة لأهل البيت (عليهم السلام) وللإمام الحسن المجتبي (عليه السلام) خصوصاً، لو كان في المصادر القديمة ما يشين منزلته المعنوية أو الأخلاقية، لكان من المتوقع أن تقوم أجهزتهم الدعائية بنشرها على نطاق واسع، مع تضخيمها وتحريفها، لتوظيفها كأداة سياسية في فضاءهم التبشيري؛ على غرار ما صنعوه في مواضع أخرى. وعليه، فإن هذا السكوت التاريخي - أي انعدام أي تقرير في المصادر الأموية أو المنتمى إلى تلك البيئة يسعى لتوهين شخصية الإمام الحسن (عليه السلام) - يمكن اعتباره قرينة راجحة على عدم صحة روايات المطلق أو كونها موضوعة. وهذا الانعدام في النقل، في ضوء النقد الداخلي والخارجي للرواية (تحليل السند وتحليل جهة الصدور)، يعدّ علامة بارزة على الضعف التاريخي وانعدام السند الواقعي لمثل هذه الادعاءات.

مطَلَّقٌ لِلتَّسَاءِ، وَلَكِنْ زَوَّجَهَا الْحُسَيْنَ فَإِنَّهُ خَيْرٌ لِابْنَتِكَ» (البرقي، د.ت، ج ٢، ص ٦٠١).

كما أورد الكليني في فروع الكافي رواية بهذا المضمون: «عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) قَالَ: إِنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ (عليه السلام) طَلَّقَ حَمْسِينَ امْرَأَةً، فَقَامَ عَلِيٌّ (عليه السلام) بِالْكُوفَةِ فَقَالَ: يَا مَعَاشِرَ أَهْلِ الْكُوفَةِ لَا تُنْكِحُوا الْحُسَيْنَ فَإِنَّهُ رَجُلٌ مُطَلَّقٌ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: بَلَى وَاللَّهِ لَتُنْكِحَنَّه، فَإِنَّهُ ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله وسلم) وَابْنُ فَاطِمَةَ (عليها السلام)، فَإِنْ أَعَجَبْتَهُ أَمْسَكَ، وَإِنْ كَرِهَ طَلَّقَ» (الكليني، ١٣٦٢ش، ج ٦، ص ٥٦).

وقد أسند الكليني هذه الرواية بطريقتين: الأول: «حُمَيْدُ بْنُ زَيْدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام)» (المصدر نفسه). والثاني: «عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَرِيْعٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام)» (المصدر نفسه).

يتبين عند تحليل سند الرواية المذكورة أن ثمة مجموعة من الرواة تتباين منازلهم في علم الرجال، مما يلقي بظلال من الشك على الاعتبار الكلي للسند. ففي بداية السند، يُعدُّ «أحمد بن أبي عبدالله البرقي» من الرواة البارزين، وقد وُصف في المصادر الرجالية كالنجاشي (النجاشي، ١٤١٨ق، ص ٧٦) بأنه ثقة وذو اعتبار. غير أن المؤاخذه الأساسية عليه تكمن في أنه كان يروي أحياناً عن الضعفاء، ويعتمد في بعض الأحيان على المراسيل، مما أورد تردداً في درجة وثاقة بعض مروياته.

وفي السند الأول الذي أورده الكليني، يبرز إشكال جوهرى يتمثل في وجود راويين هما «حميد بن زياد» و«الحسن بن محمد بن سماعة»، وكلاهما يُعدُّ من الواقفة. وكونهما واقفيين يعني توقفهما في الاعتقاد بإمامة الإمام السابع وإنكارهما استمرار الإمامة في الأئمة اللاحقين، مما جعل رواياتهما في منظور علماء الرجال الإمامي عرضة للحرز، بل وعدم القبول أحياناً.

أمّا في السند الثاني، فيتكرر الإشكال ذاته؛ إذ يضم السند جملة من الرواة المجهولين. فمنهم «علي بن موسى بن جعفر

عَدَا، فَلَمْ يَزَلْ عَلَيَّ ذَلِكَ حَتَّى مَاتَ عَلِيٌّ فِرَاشِهِ» (الطبري، ١٣٨٧هـ: ج ٨، ص ٩٣).

ينبغي تقويم هذه التصريحات في إطار التنافس السياسي الشديد بين بني العباس وبني الحسن (عليه السلام). ففي العباس قدّموا أنفسهم بوصفهم "أهل بيت النبي" والورثة الشرعيين للخلافة، سعياً وراء اكتساب الشرعية وحشد التأييد الشعبي. غير أنّ بني الحسن (عليه السلام)، بقرب نسبهم من النبي (صلى الله عليه وآله وسلّم) وسابق نضالهم، كانوا الخصم الأبرز لهم. من هنا، استخدم الجهاز الخلافي العباسي، ولا سيما في عهد المنصور المتشدد، كل وسيلة لتشويه صورة القادة العلويين، وبالأخص الإمام الحسن (عليه السلام). تؤكد تقارير تاريخية عديدة على أهمية محمد بن عبدالله بن الحسن (النفس الزكية) بوصفه الخصم الرئيسي للمنصور في خراسان. إنّ الإجراءات المتطرفة التي اتخذها المنصور ضدّ بني الحسن (عليه السلام)، ومنها قتل محمد بن عبدالله (حتى إنّه أرسل جسداً مزيفاً إلى خراسان ليؤكد موته)، وممارسة العنف غير المسبوق ضدّ أسرهم (كما في استشهاد محمد بن إبراهيم بن الحسن (عليه السلام) الذي أمر ببنائه حباً في أسطوانة)، تُظهر عمق الضغينة السياسية وحاجة المنصور الماسّة إلى تقليص شعبية العلويين؛ حتى قيل في شأن المنصور الدوانيقي: «لَمَّا اسْتُخْلِيفَ أَبُو جَعْفَرٍ لَمْ تَكُنْ لَهُ هِمَّةٌ إِلَّا طَلَبُ مُحَمَّدٍ وَالْمَسْأَلَةُ عَنْهُ وَمَا يُرِيدُ» (الطبري، ١٣٨٧هـ، ج ٧، ص ٥١٨). بلغ الوضع في خراسان في عهد المنصور مبلغاً جعل الجميع يترقبون محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام)، إذ ورد في بعض التقارير التاريخية أنّ والي خراسان كتب إلى المنصور يقول: «إِنَّ أَهْلَ خُرَاسَانَ قَدْ تَعَاشَوْا عَنِّي وَطَالَ عَلَيْهِمْ أَمْرُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. فَأَمَرَ الْمَنْصُورُ بِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعُثْمَانِيَّ فُقْتِلَ، وَأُرْسِلَ رَأْسُهُ إِلَى خُرَاسَانَ، وَأُرْسِلَ مَعَهُ مَنْ يَحْلِفُ أَنَّهُ رَأْسُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَنَّ أُمَّهُ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (ابن الأثير، ١٤١٧هـ، ج ٥، ص ١٠٦). ولم يكتفِ المنصور بقتل محمد بن عبدالله، بل أقدم على استشهاد سائر رجال بني الحسن (عليه السلام). يصف ابن الأثير ذلك بقوله: «وَأَحْضَرَ الْمَنْصُورُ

ولا بد من التنبيه إلى أن الغرض الأساسي من هذا البحث ليس هو النقد السندي للروايات المذكورة؛ إذ سبق وأن أُجريت في هذا المضمار بحوث متعددة من قبل المتخصصين في علم الحديث والرجال، واستوفت أبعادها السنديّة دراسةً وتفصيلاً. إنّما يتخذ هذا البحث نهجاً مغايراً يركّز على التحليل المضموني واستنباط موقف نهج البلاغة تجاه هذه الروايات. وذلك بأن يُستنطق ما تنطوي عليه خطب أمير المؤمنين (عليه السلام) ورسائله وكلماته القصار من مضامين أخلاقية وتاريخية؛ ليُستدل من سياقها وأسلوبها على ما إذا كان في نهج البلاغة قرائن تدل على السكوت أو التأييد أو الرد الضمني تجاه مضمون هذه الفئة من الروايات. ويرتكز هذا المنهج على الربط بين التحليل النصي والنقد المضموني (نقد الدلالة)، ويسعى إلى تبيان مدى إمكانية اعتبار تعاليم الإمام علي (عليه السلام) حول منزلة أهل البيت (عليهم السلام)، ومعرفة مقام الإمامة، ونظرته الخاصة لشخصية الإمام الحسن (عليه السلام)، معياراً لتقييم الصدق المعنوي والمضموني لروايات المطلق.

– تأصيل نشأة روايات المطلق

يُقدّم تحليل الفضاء التاريخي والخلفيات السياسية لصدور الروايات المنسوبة إلى "مطالقيّة" الإمام الحسن (عليه السلام) شاهداً على ما تكتنّفه من دوافع سياسية. يعود ظهور أوّل التقارير الرسمية المشتملة على هذه التهمة إلى عهد خلافة المنصور الدوانيقي، ثاني الخلفاء العباسيين. فقد أطلق المنصور الدوانيقي هذه التهمة في خطاب له، في مسعى واضح لتوهين مكانة بني الحسن (عليه السلام) في أوساط الجماهير، ولا سيما في منطقة نفوذ الشيعة، أي خراسان. ينقل الطبري في تاريخه أنّ المنصور قال في حشد من أهل خراسان، مقصداً النيل من شخصية الإمام الحسن (عليه السلام): «ثُمَّ قَامَ مِنْ بَعْدِهِ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، فَوَاللَّهِ مَا كَانَ فِيهَا بِرَجُلٍ، قَدْ عُرِضَتْ عَلَيْهِ الْأَمْوَالُ فَاقْبَلَهَا، فَدَسَّ إِلَيْهِ مُعَاوِيَةَ: إِنِّي أَجْعَلُكَ وَلِيَّ عَهْدِي مِنْ بَعْدِي، فَحَدَعَهُ فَاَنْسَلَحَ لَهُ بِمَا كَانَ فِيهِ وَسَلَّمَهُ إِلَيْهِ، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ النَّسَاءَ يَتَرَوَّجُ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَاحِدَةً فَيُطَلِّفُهَا

- قد انعكس في نهج البلاغة، يمكن اعتماد هذا المصدر مؤشراً معتبراً لعكس جانب من السيرة العلوية. من جهة أخرى، تتصل روايات المطلق بموضوعات مثل السلوك الأسري للإمام الحسن (عليه السلام) والنظرة إلى الزواج والطلاق؛ وهو المجال الذي يشتمل فيه نهج البلاغة على مباحث جديرة بالاهتمام. وعليه، لو كان السلوك المنسوب إلى الإمام الحسن (عليه السلام) صحيحاً تاريخياً، ولو كانت مسألة تكرار الطلاق حقيقة واقعة في سيرته، لكان من الطبيعي أن نجد في أقوال الإمام علي (عليه السلام) - ولا سيما في وصاياه وتعاليمه التربوية الموجهة إلى ابنه الإمام الحسن (عليه السلام) - أثراً لهذه القضية، أو إشارة نقدية أو إصلاحية إليها.

وعلى هذا الأساس، لا يسعى هذا البحث إلى نفي أو إثبات جزئيات روايات المطلق من المنظور السني أو التاريخي، بل يهدف، استناداً إلى تحليل القرائن المتاحة في نهج البلاغة، إلى تبين موقف هذا النص الديني والأخلاقي العظيم من تلك الروايات، وهل يمكن من خلال ثنايا كلام الإمام علي (عليه السلام) استظهار مؤشرات على تأييدها أو السكوت عنها أو إنكارها. سيجري تناول هذه المسألة في المقاطع اللاحقة بنظرة تحليلية، وبالاعتماد على الشواهد النصية المستقاة من نهج البلاغة، وسيتم توضيحها وتبينها.

الاهتمام بمكانة أهل البيت (عليهم السلام) وتحريض الناس على الاقتداء بهم

لقد كان الإمام علي (عليه السلام) يُعلي من قدر أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) - وعلى رأسهم الإمام الحسن (عليه السلام) - ويحث الناس في مواضع شتى على الاقتداء بهم. ولو كانت روايات المطلق وما فيها من نهي الإمام علي (عليه السلام) عن تزويج البنات من الإمام الحسن (عليه السلام) صحيحة، لما كان ثمة معنى لهذا الكمّ الهائل من الروايات الواردة عن الإمام علي (عليه السلام) في فضل أهل البيت (عليهم السلام) وتقديهم، والذين يتصدّروهم الإمام الحسن (عليه السلام). فهو يأمر الناس صراحةً بأن يردّوا

مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَسَنِ، وَكَانَ أَحْسَنَ النَّاسِ صُورَةً، فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ الدِّيْبَاجُ الْأَصْعَرُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: لَأَقْتُلَنَّكَ قِتْلَةً لَمْ أَقْتُلْهَا أَحَدًا! ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَيُبَيَّ عَلَيْهِ أُسْطُوَانَةٌ وَهُوَ حَيٌّ فَمَاتَ فِيهَا. وَقِيلَ: إِنَّ الْمَنْصُورَ أَمَرَ بِهِمْ فَفُتِلُوا، وَقِيلَ: بَلْ أَمَرَ بِهِمْ فَسُفُوا السُّمَّ، وَقِيلَ: وَضَعَ الْمَنْصُورُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ مَن قَالَ لَهُ إِنَّ ابْنَهُ مُحَمَّدًا قَدْ خَرَجَ فُقْتِلَ فَاَنْصَدَعَ قَلْبُهُ فَمَاتَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ» (ابن الأثير، ١٤١٧هـ، ج ٥، ص ١٠٧).

يتبين لنا من هذا، إن خطاب المنصور الدوانيقي وطرحه لمسألة "المطابقة" في هذا الظرف التاريخي الحرج، إنما تمّ بهدف تبرير القمع العسكري والسياسي لبني الحسن (عليه السلام) وتحويل الرأي العام في خراسان عن دعمهم. ومن ثمّ، لم يكن البسط الأول لظهور هذه الروايات وليد حقيقة تاريخية، بل كان إجراءً دعائياً وتشويهيّاً ممنهجاً في سبيل ترسيخ سلطة الخلافة العباسية. تُعزّز هذه الخلفية التاريخية ضرورة عرض هذه الروايات على محكّ السيرة العلوية (المتثلة في نهج البلاغة) لبتسّي تقييم صحتها المضمونية بدقة أكبر.

- دراسة روايات المطلق على أساس نهج البلاغة

بصرف النظر عن الدراسة التفصيلية والنقدية لروايات المطلق استناداً إلى الأدلة العقلية والعقلية المعتبرة - مما يستدعي بحثاً مستقلاً موسعاً - يركز هذا البحث على تبين موقف نهج البلاغة من هذه الفئة من الروايات. يتمثل السؤال الأساسي في: بالنظر إلى أنّ كتاب نهج البلاغة يعدّ أهمّ مصدر لتمثيل الأبعاد الفكرية والأخلاقية والعملية من سيرة الإمام علي (عليه السلام)، فهل يمكن في ضوء القرائن المتوافرة فيه رصد مؤشرات على التأيد أو السكوت أو الرفض الضمني لروايات المطلق أم لا؟

يدرك الباحث أنّ نهج البلاغة بأسره ليس رمزاً ومعبراً عن مجمل سيرة الإمام علي (عليه السلام) بكاملها، وأنّ الاقتصار عليه يعدّ استقراراً ناقصاً. غير أنّه، ولأنّ جزءاً عظيماً من تعاليم الإمام (عليه السلام) في الأخلاق الفردية، والعلاقات الأسرية، ومكانة أهل البيت (عليهم السلام)، والعلاقة بين الإمام علي (عليه السلام) وأبنائه - ولا سيما الإمام الحسن (عليه السلام)

للهدى مورد أهل البيت (عليهم السلام)؛ فكيف يجوز أن ينهى الناس في بعض المسائل عن الإمام الحسن (عليه السلام) وهو من أهل البيت (عليهم السلام)؟! لقد قال (عليه السلام) في بيان المكانة العلمية لأهل البيت (عليهم السلام): «هُمْ عَيْشُ الْعِلْمِ وَمَوْتُ الْجَهْلِ، يُخْرِجُكُمْ حِلْمُهُمْ عَنْ عِلْمِهِمْ، وَظَاهِرُهُمْ عَنْ بَاطِنِهِمْ، وَصَمْتُهُمْ عَنْ حِكْمِ مَنْطِقِهِمْ، لَا يُخَالِفُونَ الْحَقَّ وَلَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ، وَهُمْ دَعَائِمُ الْإِسْلَامِ وَوَلَاتِجُ الْإِعْتِصَامِ، يَمُّ عَادَ الْحَقُّ إِلَى نِصَابِهِ، وَانزَاحَ الْبَاطِلُ عَنْ مَقَامِهِ، وَانْقَطَعَ لِسَانُهُ عَنْ مَنْبِتِهِ، عَقَلُوا الدِّينَ عَقْلًا وَعَايَةَ وَرِعَايَةَ، لَا عَقْلَ سَمَاعٍ وَرَوَايَةَ، فَإِنَّ رُوَاةَ الْعِلْمِ كَثِيرٌ وَرِعَايَتُهُ قَلِيلٌ» (نهج البلاغة: الخطبة ٨٧). كما قال (عليه السلام): «أَيُّنَ الدِّينَ زَعَمُوا أَنَّهُمُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ دُونَنَا؟ كَذِبًا وَبَغْيًا عَلَيْنَا، أَنْ رَفَعْنَا اللَّهَ وَوَضَعَهُمْ، وَأَعْطَانَا وَحَرَمَهُمْ، وَأَدْخَلْنَا وَأَخْرَجَهُمْ، بِنَا يُسْتَعطَى الْهُدَى، وَيُسْتَجَلَى الْعَمَى، إِنَّ الْأَيْمَةَ مِنْ قُرَيْشٍ، غُرِسُوا فِي هَذَا الْبَطْنِ مِنْ هَاشِمٍ، لَا تَصْلُحُ عَلَى سِوَاهُمْ، وَلَا تَصْلُحُ الْوَلَاةُ مِنْ غَيْرِهِمْ» (نهج البلاغة: الخطبة ١٤٤). وفي الخطبة ١٥٣ من نهج البلاغة، إذ يرسم (عليه السلام) فضائل أهل البيت (عليهم السلام) وصلتهم بالقرآن، يقول: «فِيهِمْ كِرَائِمُ الْقُرْآنِ، وَهُمْ كُنُوزُ الرَّحْمَنِ، إِنْ نَطَقُوا صَدَقُوا، وَإِنْ صَمَتُوا لَمْ يُسَبِّحُوا، فَلْيَصُدِّقْ رَائِدَ أَهْلَهُ» (نهج البلاغة: الخطبة ١٥٣). وفي موضع آخر، يعنّف الإمام (عليه السلام) الناس مُدَكِّراً إياهم بوجود أهل البيت (عليهم السلام) بين ظهرانيهم، واصفاً إياهم بأزمنة الحق وأعلام الدين، وأمرأ إياهم بالإقبال عليهم إقبال الهيم العطاش على الماء ليهتدوا ويسعدوا: «فَأَيُّنَ تَدْهُبُونَ وَأَيُّنَ تُؤْفِكُونَ؟ وَالْأَعْلَامُ قَائِمَةٌ، وَالْآيَاتُ وَاضِحَةٌ، وَالْمَنَارُ مَنْصُوبَةٌ، فَأَيُّنَ يُتَاهُ بِكُمْ وَكَيْفَ تَعْمَهُونَ؟ وَبَيْنَكُمْ عِتْرَةٌ نَبِيِّكُمْ، وَهُمْ أَرْزَمَةُ الْحَقِّ، وَأَعْلَامُ الدِّينِ، وَالسَّنَةُ الصِّدْقِ، فَأَنْزِلُوهُمْ بِأَحْسَنِ مَنَازِلِ الْقُرْآنِ، وَرُدُّوهُمْ وَرُودَ الْهَيْمِ الْعَطَّاشِ» (نهج البلاغة: الخطبة ٨٧).

تكتنر هذه العبارات دلالات بالغة الأهمية، تتعارض تعارضاً صريحاً مع روايات المطلق؛ فأولاً: استخدم الإمام (عليه السلام) صراحةً لفظ «عِتْرَةٌ نَبِيِّكُمْ»، ومن المقطوع به أنّ الإمامين الحسن والحسين (عليهما السلام) كانا أبرز مصاديق هذه العترة في ذلك الخطاب؛ إذ العترة هم آل بيت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم). وقد استند ابن ميثم، أحد شُرَاح نهج البلاغة، في تفسيره لهذه العبارة إلى حديث الثقلين^١. ومن ثمّ، كان الإمامان الحسن والحسين (عليهما السلام) في ذلك الزمان على رأس أسرة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وكانا يُعرفان بـ«سِبْطِي النبي». والمعنى الحرفي لجملة «هُمْ أَرْزَمَةُ الْحَقِّ» هو: إنّ أولئك الأئمة (عليهم السلام) هم زمام الحق بأنفسهم، والحق تابع لهم يسير بسيرهم (مكارم الشيرازي، ١٣٨٦ش، ج ٣، ص ٥٧٧). وأما عبارة «وَالسَّنَةُ الصِّدْقِ» فتدلّ على عصمة عترة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وأهله وحفانيتهم، وأنّ على الناس أن يرجعوا إليهم في صدق أعمالهم وسلوكهم. وقد أكّد ابن أبي الحديد المعتزلي هذا المعنى بقوله: «لَمَّا كَانَ يَصُدُّرُ عَنْهُمْ حُكْمٌ وَلَا قَوْلٌ إِلَّا وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْحَقِّ وَالصَّوَابِ جُعِلُوا كَأَهْمُ السَّنَةِ صِدْقٍ، لَا يَصُدُّرُ عَنْهَا قَوْلٌ كَاذِبٌ أَصْلًا، بَلْ هِيَ كَالْمَطْبُوعَةِ عَلَى الصِّدْقِ» (ابن أبي الحديد، ١٤٠٤هـ، ج ٦، ص ٣٧٦).

وهذه العبارات نفسها تتعارض كلياً مع روايات المطلق؛ ذلك أنّ الروايات المذكورة تنسب إلى الإمام علي (عليه السلام) قوله: «يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ، أَوْ يَا أَهْلَ الْكُوفَةِ، لَا تُزَوِّجُوا حَسَنًا، فَإِنَّهُ رَجُلٌ مَطْلَاقٌ». وهذا الأسلوب نهي خطابي صريح، يمنع الناس من تزويج بناتهم من الإمام الحسن (عليه السلام). في حين أنّ نصوص نهج البلاغة تحثّ الناس حتّى مطلقاً وقاطعاً على الرجوع إلى عترة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لبلوغ الحق، وقد دلّت

١. وهم أَرْزَمَةُ الْحَقِّ: والمعنى كيف يجوز أن تنهوا في ظلمات الجهل مع أنّ فيكم عترة نبيكم، وأراد بعترته أهل بيته (عليهم السلام) وإليه الإشارة بقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): «وَحَلَّفتُ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضَلُّوا كِتَابَ اللَّهِ وَعَتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ» (ابن ميثم البحراني، ١٤٢٠هـ، ج ٢، ص ٣٠١).

كذلك كان الإمام علي (عليه السلام) يُجمل الناس في مسألهم وفتاواهم إلى الإمام الحسن (عليه السلام)، ممّا يدلُّ بوضوح على منزلته الرفيعة عنده (ابن شهر آشوب، ١٩٥٦م، ج ٤، ص ١١؛ المجلسي، ١٤٠٣هـ، ج ٧، ص ١٥٠). وهذه الشواهد كلها تُثبت أنّ الإمام (عليه السلام) كان يُقرّ صلاحية الإمام الحسن (عليه السلام) في جميع الأمور ويُثبتها. فلو كان الإمام الحسن (عليه السلام) على غير هدى في مسألة تزويج بنات الناس وتطليقهنّ، لكان في هذه السيرة العملية للإمام (عليه السلام) مطعن عظيم؛ مع أنّ سيرة الإمام (عليه السلام) مع أهل البيت (عليهم السلام) مستندة إلى الكتاب العزيز وعصمة أهل البيت (عليهم السلام). ومن ثمّ، فإنّ روايات المطلق تعارض هذه السيرة معارضةً تامةً وتباين معها كلّ التباين.

التعارض مع السيرة الحكومية للإمام علي (عليه السلام)

إنّ هذه الروايات تتعارض تعارضاً بيّناً مع السيرة الحكومية للإمام علي (عليه السلام). فكيف يُعقل أن يكون الإمام (عليه السلام) مُشرفاً إشرافاً دقيقاً على عمّاله، ناهياً إياهم عن كلّ تبذير لبيت المال وغير ذلك من المخالفات، ثمّ يكون متساهلاً تجاه ولده؟! لقد دوّن الإمام علي (عليه السلام) رسائل متعددة إلى عمّاله، ومن العبارات البارزة في رسائل نهج البلاغة التي تدلُّ على رقبته الشاملة على عمّاله قوله: «فَقَدْ بَلَّغَنِي». تشير هذه العبارة إلى أنّ الإمام (عليه السلام) كان على علم بأدقّ تجاوزات عمّاله، فما إن يبلغه تقريرٌ عن خطئهم حتى يبادر إلى توبيخهم. ومن أبرز الشواهد على هذه الرقابة الدقيقة: رسالته إلى محمّد بن أبي بكر (نهج البلاغة: الكتاب ٣٤)، ورسالته إلى بعض عمّاله (نهج البلاغة: الكتاب ٤٠)، ورسالته إلى عثمان بن حنيف والي البصرة (نهج البلاغة: الكتاب ٤٥)، ورسالته إلى عبد الله بن قيس (نهج البلاغة: الكتاب ٦٣)، ورسالته إلى سهل بن حنيف الأنصاري (نهج البلاغة: الكتاب ٧٠). غير أنّه لم يرد في أيّ من وصاياه ورسائله توبيخٌ للإمام الحسن (عليه السلام) أو نهي له عن عملٍ. كما أنّ رسائل الإمام علي (عليه السلام) إلى أولاده - ومنهم الإمام الحسن (عليه السلام) - خلت جملةً وتفصيلاً من أيّ أثرٍ

عبارات «هُمْ أَرْمَتْهُ الْحَقُّ وَأَعْلَامُ الدِّينِ وَالسِّنَّةُ الصِّدْقِ» دلالة مطلقة على صدق وحقانية وعصمة عترة النبي (صلى الله عليه وآله وسلّم). فلو لم يكونوا (عليهم السلام) معيارَ الحقِّ ومصدّقاه في مورد واحد، لما أطلق الإمام (عليه السلام) هذه العبارات بهذا الإطلاق. ومن ثمّ، فإنّ مفاد روايات المطلق من نهي الإمام (عليه السلام) الناس عن تزويج الإمام الحسن (عليه السلام) يُخدش في حقانية العترة المحمّدية (عليهم السلام) لا محالة. إلا أنّ الروايات الكثيرة الدالة على حقانية أهل البيت (عليهم السلام) - والتي تؤيد نصوص نهج البلاغة وتعزدها - تُظهر جلياً أنّ عبارات نهج البلاغة هي الصواب، وأنّ روايات المطلق إنما هي موضوعة مكذوبة نسبوها إلى الإمام علي (عليه السلام) زوراً وبهتاناً.

السيرة العملية للإمام علي (عليه السلام) في تعامله مع الإمام الحسن (عليه السلام)

لقد كان الإمام علي (عليه السلام) يبيّن الناس عملياً إلى مكانة الإمام الحسن (عليه السلام) السامية؛ فمن ذلك أنّه (عليه السلام) طلب من الإمام الحسن (عليه السلام) أن يخاطب في الناس، قاصداً بذلك إظهار عظمته ومقامه للناس على نحو مشهود وملموس. فابن كثير الدمشقي في سياق إجلال الإمام علي (عليه السلام) للإمام الحسن (عليه السلام) وإكرامه إياه يقول: «وَكَانَ عَلِيٌّ يُكْرِمُ الْحَسَنَ إِكْرَامًا زَائِدًا، وَيُعْظِمُهُ وَيَبْجِلُهُ، وَقَدْ قَالَ لَهُ يَوْمًا: يَا بَنِيَّ أَلَا تَخْطُبُ حَتَّى أَسْمَعَكَ؟ فَقَالَ: إِنِّي أَسْتَحْيِي أَنْ أَخْطُبَ وَأَنَا أَرَاكَ، فَذَهَبَ عَلَيَّ فَجَلَسَ حَيْثُ لَا يَرَاهُ الْحَسَنُ، ثُمَّ قَامَ الْحَسَنُ فِي النَّاسِ حَاطِبًا وَعَلَيٌّ يَسْمَعُ، فَأَدَّى حُطْبَةً بَلِيغَةً فَصِيحَةً، فَلَمَّا انصَرَفَ جَعَلَ عَلِيٌّ يَقُولُ: ﴿ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾» (ابن كثير الدمشقي، ١٤٠٧هـ، ج ٨، ص ٣٧). وفي المصادر الروائية الشيعية أيضاً ورد هذا الإجلال والإكرام من الإمام علي (عليه السلام) للإمام الحسن (عليه السلام) في مواضع متعددة (المجلسي، ١٤٠٣هـ، ج ٤٣، ص ٣٤٢).

- التأكيد على عدم تكليف المرأة بالأعمال الشاقة التي لا تليق بها: «وَلَا تُمَلِّكِ الْمَرْأَةَ مِنْ أَمْرِهَا مَا جَاوَزَ نَفْسَهَا، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ رِيحَانَةٌ وَلَيْسَتْ بِقَهْرْمَانَةٍ» (المصدر نفسه).

- التأكيد على الاعتدال في محبة النساء: «وَلَا تُعَدُّ بِكِرَامَتِهَا نَفْسَهَا، وَلَا تُطْمِعُهَا فِي أَنْ تَشْفَعَ لِعِزِّهَا» (المصدر نفسه).

- التأكيد على اجتناب الغيرة في غير موضعها وسوء الظن: «وَأَيَّاكَ وَالتَّغَايُرَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ غَيْرَةٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَدْعُو الصَّحِيحَةَ إِلَى السَّقَمِ، وَالتَّوْبَةَ إِلَى الرَّيْبِ» (المصدر نفسه).

غير أننا لا نجد في هذه الرسالة - ولا في غيرها - أي حديث عن تعدد الزوجات، أو النهي عن كثرة الزواج، أو النهي عن الطلاق. ولو كانت هذه المسألة من القضايا المهمة في حياة أبناء الإمام علي (عليه السلام) آنذاك، لأوصى الإمام (عليه السلام) فيها بشيء؛ ولكن خلوها من ذلك كله ليظهر بجلاء عدم صحة روايات المطلاق.

التعارض مع سيرة الإمام علي (عليه السلام) في توقيف مقام الإمام الحسن (عليه السلام) ومنزلته

لقد كان الإمام علي (عليه السلام) - مستقلاً عن كونه أبا للإمام الحسن (عليه السلام) - يولي لأهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قداسة واحتراماً خاصين، وكان يُصرح بذلك بين أبنائه، معلناً أن قصده من ذلك إنما هو ابتغاء مرضات الله ونيل رضا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم). ومن الشواهد على ذلك ما ورد في تقسيمه ميراثه حيث قال (عليه السلام): «هَذَا مَا أَمَرَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي مَالِهِ ابْتِغَاءً وَجْهَ اللَّهِ، لِيُوجِهُ بِهِ الْجَنَّةَ وَيُعْطِيَهُ بِهِ الْأَمَنَةَ: فَإِنَّهُ يَقُومُ بِذَلِكَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، يَأْكُلُ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ وَيُنْفِقُ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ، فَإِنْ حَدَّثَ بِحَسَنِ حَدَّثَ وَحُسَيْنٌ حَيٌّ قَامَ بِالْأَمْرِ بَعْدَهُ وَأَصْدَرَهُ مَصْدَرَهُ، وَإِنَّ لِابْنِي فَاطِمَةَ مِنْ صَدَقَةِ عَلِيٍّ مِثْلَ الَّذِي لِبَنِي عَلِيٍّ، وَإِنِّي إِذَا جَعَلْتُ الْقِيَامَ بِذَلِكَ إِلَى ابْنِي فَاطِمَةَ ابْتِغَاءً وَجْهَ اللَّهِ وَقُرْبَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (ص) وَتَكْرِيماً لِحُرْمَتِهِ وَتَشْرِيفاً لَوْصَلَتِهِ» (نهج البلاغة: الكتاب ٢٤).

يدل على نهي الإمام (عليه السلام) إيّاهم عن عملٍ مستنكر. ومن ثم، فإن هذه الروايات - مع ما ثبت من السيرة الصحيحة للإمام علي (عليه السلام) في تعامله مع الإمام الحسن (عليه السلام) - لتشهد بشهادة قاطعة على وضع روايات المطلاق وجعليتها.

التعارض مع رسائل الإمام علي (عليه السلام) ووصاياه الموجهة إلى الإمام الحسن (عليه السلام)

نجد في نهج البلاغة رسائل ووصايا يصدُرُ خطاباً صراحةً إلى أبناء الإمام علي (عليه السلام)؛ غير أننا لا نرى فيها أي ذكرٍ للمطلاق أو أيّ تذكيرٍ من الإمام علي (عليه السلام) للإمام الحسن (عليه السلام) بهذا الشأن. ففي الرسالة ٣١ من نهج البلاغة، وهي متوجهة إلى الإمام الحسن (عليه السلام)، نجد إشارات إلى حقوق المرأة ومسائل تتعلق بها؛ وقد ورد في متن هذه الرسالة خطابات متعددة حول المرأة، منها:

- التأكيد على صيانة مكانة المرأة بحفظ عفافها: «وَأَكْتَفُفْ عَلَيْهِنَّ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ بِحَبَابِكَ إِيَّاهُنَّ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحِجَابِ أَبْقَى عَلَيْهِنَّ، وَلَيْسَ خُرُوجُهُنَّ بِأَشَدَّ مِنْ إِدْخَالِكَ مَنْ لَا يُوثِقُ بِهِ عَلَيْهِنَّ، وَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَلَّا يَعْرِفَنَّ غَيْرَكَ فَافْعَلْ» (نهج البلاغة: الكتاب ٣١).

١. ينبغي الإشارة إلى أن بعض خطابات الإمام علي (عليه السلام) كانت من قبيل القول المأثور: «إِيَّاكَ أَعْنِي وَاسْمِعِي يَا جَارَةَ»؛ فقد كان الإمام (عليه السلام) يوجه الخطاب إلى أبنائه ظاهراً، لكن قصده الأسمى هو ترسيخ القيم وبناء الثقافة الصالحة في نفوس الآخرين، بل والأجيال القادمة. فلو أراد خصوصية الإمام الحسن (عليه السلام) لما كتبت وصية عامة، أو لاقتصرت على ما يخصه وحده. غير أن الإمام (عليه السلام) بحكمته صاغ وصاياه صياغةً تصلح للجميع، وإن وردت هذه التوجيهات لا يتناقض مع عصمة الإمام الحسن (عليه السلام)؛ إذ هي خطابات عامة المقصد، لا خاصة موجهة إليه بخصوص ما نُسب إليه من كثرة الطلاق.

مراراً، ويجعل الاتّباع له ولأهل البيت (عليهم السلام) معيار الهداية والحق.

كما نجد في وصايا الإمام علي (عليه السلام) الموجهة إلى الإمام الحسن (عليه السلام) مباحث دقيقة حول حقوق المرأة والتوافق الأسري وأخلاق المعاشرة، ومع ذلك لا يُذكر فيها أيّ إشارة إلى كثرة الطلاق أو ذمّ مثل هذه السلوكيات من قبل الإمام الحسن (عليه السلام). ولو كانت قضية «المطالقة» حقيقة تاريخية، وبلغت من الأهمية مبلغاً يدفع الإمام (عليه السلام) إلى النهي العليّ عن تزويج بنات الناس من الإمام الحسن (عليه السلام)، لكان من الطبيعي أن ترد في تلك الوصايا الأبويّة التربوية تحذيرات أو توجيهاتٍ إصلاحية في هذا الشأن؛ بيد أن جميع الشواهد المتاحة تُثبت خلاف ذلك.

وإذ يتجاوز الأمر مجرد فقدان التأييد، فإنّ نهج البلاغة يُصوّر في مواضع شتى على تعظيم الإمام الحسن (عليه السلام) وإجلاله وشرعنة مكانته الكاملة. ومن أبرز دلائل هذه الحقيقة: التأكيد على اقتران أهل البيت (عليهم السلام) بالقرآن، والتنصيب على افتقار الأمة إلى هدايتهم، وتقديمهم كمصاديق للعلم والصدق. ومثل هذه المضامين تتعارض تعارضاً بنوياً مع روايات تنال من شأن الإمام الحسن (عليه السلام) الأخلاقي ومقامه.

وعلى هذا الأساس، وبالاستناد إلى مضمون وسياق كلمات الإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة، يُمكن استخلاص أنّه ليس فقط لا توجد أيّ قرينة على تأييد روايات المطلاق، بل إنّ مضمون نهج البلاغة ذاته غير متوافقٍ معها، بل يُمكن الاستدلال بقرائن عديدة في النص على ردّ هذه الروايات ونفيها نفيّاً ضمنياً. ومن ثمّ، وبناءً على الشواهد الداخلية في نهج البلاغة، تُعدّ روايات المطلاق فاقدة للاعتبار من المنظور المضموني والأخلاقي والسيري، وغير متوافقة مع حقيقة السيرة العلوية المتمثلة في نهج البلاغة.

يُميّز الإمام (عليه السلام) في هذه الوصية، نصيب الإمامين الحسن والحسين (عليهما السلام) في الميراث عن سائر أولاده، مراعاةً لحرمة أهل البيت (عليهم السلام) ومكانتهم ومنزلتهم. وجميع هذه الشواهد تدلّ دلالة قاطعة على إكرام الإمام (عليه السلام) للإمام الحسن (عليه السلام) وتعظيمه له، وتمثّل السيرة القطعية للإمام علي (عليه السلام) التي تردّ روايات المطلاق أعظم الردّ وثبطلها أشدّ الإبطال.

- الخاتمة

تُعدّ مسألة اتصاف الإمام الحسن المجتبي (عليه السلام) بلقب «المطلق» من أبرز الشبهات التي أثّرت حول شخصيته في المصادر التاريخية والروائية. فوفقاً لبعض الروايات المشكوك فيها، زُعم أنّ الإمام (عليه السلام) أقدم على زيجاتٍ وتطبيقاتٍ متعددة، مما حدا بالإمام علي (عليه السلام) - بزعم تلك الروايات - إلى نهي الناس عن تزويج بناتهم من الإمام الحسن (عليه السلام). وهذه النسبة، لو صحّ مستندها إلى الإمام علي (عليه السلام)، تتناقى تنافياً جوهرياً مع مكانة الإمام الحسن (عليه السلام) بوصفه إماماً معصوماً، ومصطفى من الله تعالى، وفي طليعة أهل البيت (عليهم السلام).

لقد تبين من خلال استقراء نهج البلاغة - بوصفه أحد أوسع النصوص عكساً لسيرة الإمام علي (عليه السلام) وفكره وقوله - أنّه لا يوجد فيه أيّ دليل أو قرينة يمكن أن تُعدّ مؤيدة لمثل هذه الروايات؛ بل على العكس من ذلك، يشتمل نهج البلاغة على قرائن وفيرة تتعارض تعارضاً صريحاً مع مضمون روايات المطلاق. فليس في أيّ من حُطبه وكتبه وحكمه أدنى إشارة إلى مسألة «كثرة الزواج أو الطلاق» من قبل الإمام الحسن (عليه السلام). وفي المقابل، نجد الإمام علياً (عليه السلام) في مواضع متعددة يذكر الإمام الحسن (عليه السلام) كرمزٍ للعقل والحلم واستمرار رسالة أهل البيت (عليهم السلام)، ويُجلّله ويكرمه ويثق به، ويُقدّمه بوصفه تلميذه وخليفته. كما أنّ الإمام (عليه السلام) كان يُحيل الناس في مسائلهم إلى الإمام الحسن (عليه السلام)

- المصادر والمراجع

*القرآن الكريم.

ابن أبي الحديد. (١٤٠٤هـ). شرح نهج البلاغة. قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي.

ابن أبي شيبة، أبو بكر. (١٤٠٩هـ). المصنف. الرياض: مكتبة الرشد.

ابن الأثير، أبو الحسن. (١٤١٧هـ). الكامل في التاريخ. بيروت: دار الكتب العربي.

ابن شهر آشوب، رشيد الدين أبي عبد الله محمد بن علي المازندراني. (١٩٥٦م). مناقب آل أبي طالب. النجف: المكتبة والمطبعة الحيدرية.

ابن عساکر. (١٩٩٥م). تاريخ مدينة دمشق. بيروت: دار الفكر.

ابن كثير الدمشقي. (١٤٠٧هـ). البداية والنهاية. بيروت: دار الفكر.

ابن ميثم البحراني. (١٤٢٠هـ). شرح نهج البلاغة. بيروت: دار الفقلين.

الأعداري، محمد ناصر؛ والدربنري، حسن محمد. (٢٠١٨م). «ظلمات الإمام الحسن عليه السلام (مزواج مطلق - دراسة تحليلية)». مجلة كلية التربية الإسلامية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد ٤١.

البلاذري، أحمد بن يحيى. (١٤١٧هـ). أنساب الأشراف. بيروت: دار الفكر.

البرقي، أحمد بن محمد. (د.ت.). المحاسن. قم: دار الكتب الإسلامية.

الترمذي، محمد بن عيسى. (١٣٩٥هـ/١٩٧٥م). سنن الترمذي (الطبعة الثانية). مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

الحسني الخروبوطي، علي. (١٩٥٩م). العراق في ظل الحكم الأموي. القاهرة: دار المعارف.

الحموي الجويني، إبراهيم بن محمد. (١٣٩٨هـ). فرائد السمطين. بيروت: مؤسسة المحمودي.

خلف سرهيد، عدنان. (د.ت.). الإمام الحسن والحسينون في آراء المستشرقين. المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس، العتبة العباسية المقدسة، قسم الشؤون الفكرية والثقافية.

الدونالدسن، دوايت. (١٤١٠هـ). عقيدة الشيعة. بيروت: مؤسسة المفيد.

رسولي المحلاقي، السيد هاشم. (١٣٩٢ش). زندگانی امام حسن مجتبي. قم: انتشارات بوستان كتاب.

رشاد، علي أكبر. (١٣٨٠ش). موسوعة الإمام علي (عليه السلام). قم: انتشارات پژوهشگاه فرهنگ و اندیشه.

سبط ابن الجوزي، يوسف بن قزوغلي. (١٤٢٦هـ). تذكرة الخواص. قم: الجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، مركز الطباعة والنشر.

الشوشترى، القاضي نور الله. (١٤٠٤هـ). إحقاق الحق. قم: مكتبة آية الله المرعشي العامة.

الصدوق، محمد بن بابويه. (١٤٠٠هـ). الأمالي. بيروت: الأعلمي.

الصفار، أحمد. (د.ت.). منهجية المستشرقين في إحياء المرويات التي نسجها الأمويون والعباسيون وإعادة إنتاجها: تشويه صورة الإمام الحسن عليه السلام مثلاً. المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس، العتبة العباسية المقدسة، قسم الشؤون الفكرية والثقافية.

الصفار، رحاب نذير؛ ويونس محمود، ميسون. (د.ت.). شبهات المستشرقين للإمام الحسن عليه السلام والرد عليها. المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس، العتبة العباسية المقدسة، قسم الشؤون الفكرية والثقافية.

الطباطبائي، سيد محمد حسين. (١٤١٧هـ). الميزان في تفسير القرآن (الطبعة الخامسة). قم: منشورات جامعة المدرسين.

الطبري، محمد بن جرير. (١٣٨٧هـ). تاريخ الطبري. بيروت: روافع التراث العربي.

الطبرسي، الفضل بن الحسن. (١٣٩٠هـ). إعلام الوري بأعلام الهدى. طهران: انتشارات إسلامية.

الطوسي، محمد بن حسن. (د.ت.). التبيان في تفسير القرآن. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

فيروز آبادي، السيد مرتضى. (١٣٩٢هـ). فضائل الخمسة من الصحاح الستة. طهران: انتشارات إسلامية.

القرشي، باقر شريف. (١٤١٣هـ). حياة الإمام الحسن بن علي عليه السلام. بيروت: دار البلاغة.

الكعبي، شهيد كريم محمد. (٢٠١٥م). صورة أصحاب الكساء بين تجني النص وإشباحة الخطاب الاستشراقي: هنري لامنس أتمودجاً. دار الكفيل.

الكليني، محمد بن يعقوب. (١٣٦٢ش). الكافي. طهران: انتشارات إسلامية.

المحدث الأربلي. (١٣٨١هـ). كشف الغمة في معرفة الأئمة. تبريز: انتشارات بني هاشمي.

المرادي نسب، حسين. (١٣٧٦ش). «تطورشناسي حديث مطلق امام حسن مجتبي در منابع شيعة». مجله شيعة شناسي، سال پانزدهم (٥٩).

المرادي نسب، حسين. (١٤٠٠ش). «أسيب شناسي تشكيل خانواده حديثي در مطالعات تاريخي با تأكيد بر مطلق بودن امام حسن (عليه السلام)». مجله تاريخ اسلام، (٨٧).

المرتضوي، سيد محمد. (١٣٨٦ش). «نقد و بررسی روايات مربوط به مطلق بودن امام حسن (عليه السلام)». مجله الهيات و معارف اسلامي، (٧٦).

المفيد، محمد بن محمد بن النعمان. (١٤١٣هـ). الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد. قم: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد.

المقدسي، مطهر بن طاهر. (د.ت.). البدء والتاريخ. بور سعيد: مكتبة الثقافة الدينية.

النيسابوري، مسلم بن الحجاج. (د.ت.). المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (محمد فؤاد عبد الباقي، محقق). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
هاشم الصراف، علي زهير. (١٤٣٧هـ). دراسات المستشرقين عن الإمام الحسن السبط (عليه السلام): دونالدسن نموذجاً. مجلة دراسات استشرافية، السنة الثالثة (٨).
الهلائي، سليم بن قيس. (١٤٠٥هـ). كتاب سليم بن قيس. قم: منشورات الهادي.

المكارم الشيرازي، ناصر. (١٣٨٦ش). پیام امام اميرالمؤمنين عليه السلام. طهران: دار الكتب الإسلامية.
الموفق، مجيد ليلو. (د.ت.). ملامح الصورة الشخصية للإمام الحسن المجتبي (عليه السلام) بين الواقع وافتراءات المستشرقين. المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس، العتبة العباسية المقدسة، قسم الشؤون الفكرية والثقافية.
النجاشي، أحمد بن علي. (١٤١٨هـ). رجال النجاشي. قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
النيسابوري، الحاكم محمد بن عبد الله. (١٤١١هـ/١٩٩٠م). المستدرک علی الصحیحین (الطبعة الأولى). بيروت: دار الكتب العلمية.

دراسات حدیثه فی نهج البلاغه

سال هشتم، شماره اول، پیاپی ۱۵، پاییز و زمستان ۱۴۰۳ (۱۴-۱)

DOI: 10.30473/anb.2026.72238.1415

«مقاله پژوهشی»

نقد و بررسی روایات «مطلق» در پرتو نهج البلاغه

اصغر طهماسبی بلداجی^{۱*}، طاهر باوی^۲

چکیده

پیوند لقب «مطلق» با امام حسن مجتبی (علیه‌السلام) به سبب ازدواج و طلاقهای مکرر، از برجسته ترین چالش‌های مطرح‌شده پیرامون سیره ایشان به شمار می‌رود. پژوهش پیش رو با هدف ارزیابی اعتبار روایات مطلق از منظر گفتمان علوی در نهج البلاغه، با رویکردی توصیفی-تحلیلی، این روایات را در معرض سنجش با سیره و سخنان امام علی (علیه‌السلام) در نهج البلاغه قرار داده است. فرضیه محوری آن است که مهم‌ترین معیار داوری درباره صحت انتساب روایاتی که مدعی نهی از ازدواج دختران با امام حسن (علیه‌السلام) هستند، باید سیره عملی و گفتاری خود امام علی (علیه‌السلام) باشد که بخش بزرگی از آن در نهج البلاغه ثبت شده است. تحلیل محتوای نهج البلاغه نشان می‌دهد که روایات مطلق نه تنها تأیید یا اشاره مستقیمی در این کتاب نیافته‌اند، بلکه در تضاد آشکار با شواهد و قرائن متعدد برگرفته از سیره و کلام امام علی (علیه‌السلام) قرار دارند. یافته‌های پژوهش حاکی از آن است که قرائن مستخرج از نهج البلاغه نه تنها مؤید روایات مطلق نیست، بلکه به گونه‌ای اساسی با آنها در تضاد است. این تضادها آشکار می‌سازد که نسبت دادن نهی از ازدواج به امام علی (علیه‌السلام) و اطلاق لقب «مطلق» بر امام حسن (علیه‌السلام)، با تصویر کلی و آموزه‌های تربیتی مندرج در نهج البلاغه درباره منزلت امامت و عظمت امام حسن (علیه‌السلام) ناسازگاری آشکار دارد و اعتبار این روایات را به شدت تضعیف می‌کند.

واژه‌های کلیدی

امام علی (علیه‌السلام)، امام حسن (علیه‌السلام)، روایات مطلق، نهج البلاغه، نقد حدیث.

۱. استادیار گروه علوم قرآن و حدیث، دانشگاه شهرکرد
شهرکرد، ایران.
۲. دانشجوی دکتری گروه زبان و ادبیات عربی، دانشگاه شهید چمران اهواز، اهواز، ایران.

نویسنده مسئول:

اصغر طهماسبی بلداجی

رایانامه: tahmasebiasghar@yahoo.com

تاریخ دریافت: ۱۴۰۳/۰۶/۱۰

تاریخ پذیرش: ۱۴۰۵/۰۲/۱۲

استناد به این مقاله:

طهماسبی بلداجی، اصغر و باوی، طاهر. نقد و بررسی روایات «مطلق» در پرتو نهج البلاغه. *دراسات حدیثه فی نهج البلاغه*، ۱۴-۱، ۸-۱۴.

(DOI: 10.30473/anb.2026.72238.1415)

